

الملتقى الدولي الثاني حول:
"العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ، السياسة، الثقافة والاقتصاد"
تحت شعار:
"الفهم الإيجابي للتاريخ أساس التعاون والتفاهم"

موقف تركيا من الثورة الجزائرية بين تنازل الموقف الرسمي والتأييد الشعبي

الاسم واللقب: رضوان شافو

الرتبة: أستاذ محاضر (ب) في التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الوادي

البريد الإلكتروني: redhouane-chafou@univ-eloued.dz

الهاتف: 0666824240

الفاكس: 029688502

ملخص:

يعرض هذا المقال العلاقات الجزائرية التركية خلال الفترة الاستعمارية منذ العهد العثماني وإلى غاية تحقيق الاستقلال الوطني سنة 1962م، متناولين في هذه الدراسة الموقف الرسمي للحكومة التركية من الثورة الجزائرية الذي اتسم بالسلبية والتخاذل لصالح فرنسا الاستعمارية، في المقابل الشعب التركي اتخذ موقفا إيجابيا من الثورة الجزائرية وذلك بالتضامن والمساندة معه من خلال المظاهرات والمسيرات المنددة بالسياسة الاستعمارية المسلطة على الشعب الجزائري، مما اجبر الحكومة التركية إلى تغيير موقفها السلبي وتغليب مصلحة الأمة الإسلامية على المصلحة الخاصة، عن طريق تقديم المساعدات العسكرية والاعتراف باستقلالها الوطني، مما جعل العلاقات الثنائية فيما بعد تشهد تطورا إيجابيا في كافة المجالات إلى يومنا هذا.

Résumé :

Cet article expose les relations algéro-turques pendant la période coloniale depuis la période ottomane jusqu'à l'indépendance nationale en 1962. Nous traitons dans cette étude la position officielle négative et passive du gouvernement turque de la révolution algérienne en faveur de la France coloniale. Par contre le peuple turc a pris une position positive de la révolution algérienne à travers la solidarité et le soutien par des manifestations et des rassemblements condamnant la politique coloniale qui force le gouvernement turque à modifier sa position négative, et donner la priorité à l'intérêt de la nation islamique sur l'intérêt particulier ; en présentant l'aide militaire et la reconnaissance de l'indépendance nationale , ce qui améliore les relations bilatérales et présente une évolution positive dans tous les domaines jusqu'à nos jours.

مقدمة :

المتتبع لتاريخ العلاقات الجزائرية العثمانية منذ القرن السادس عشر الميلادي سيلاحظ أن هذه العلاقات اتسمت بالتعاون المتبادل بين الطرفين وفي جميع المجالات، وخصوصا في المجال العسكري حين برز كلا من الإخوة خيرالدين وعروج بربروس اللذين قادا الأسطول الجزائري في البحر الأبيض المتوسط، وفرضوا هيبة الجزائر الدولية، بل وجعلوا معظم الدول الأوروبية تخطب ودَّ الجزائر خوفا من الدخول معها في حروب عسكرية، ومعروف تاريخيا أن التواجد العثماني بشمال إفريقيا جاء بعدما فقدت هذه المنطقة وحدتها السياسية ودخلت في صراعات سلطوية ، مما ترك فرصة للدول الأوروبية وفي مقدمتها إسبانيا لاستغلال هذه الفرصة واحتلالها لنقاط رئيسية من سواحل شمال إفريقيا بذريعة ملاحقة المسلمين الفارين من الأندلس، فبعد سقوط غرناطة آخر معقل المسلمين في الأندلس، سنة 1492، فر عشرات الآلاف من الأندلسيين بدينهم وأرواحهم من جحيم محاكم التفتيش، وسياسة التنصير القهرية، إلى شمال إفريقيا، واحتموا بإخوانهم المغاربة، غير أن الكنيسة الأسبانية لم تكتف بما فعلته بهم من تنكيل

وتعذيب وتقتيل، بل لجأت إلى اختلاق قصة "خطر المسلمين الأندلسيين الفارين على أسبانيا إذا ما تركوا وشأنهم في بلاد المغرب العربي، وإمكانية إعادة بناء قوتهم هناك، ومن ثمة العودة إلى أسبانيا ثانية واسترجاع ملكهم الضائع." فنجدها تدق ناقوس الخطر، وتحرض الحكام الأسبان على ضرورة ملاحظتهم والقضاء عليهم، والاستيلاء على البلاد التي لجؤوا إليها كي لا تقوم لهم قائمة أبدا، وقد انجر عن هذا التعصب الديني المقيت ما اصطلح عليه في التاريخ الحديث باسم (حروب الاسترداد أو الروكنكستا).

وتذكر معظم المصادر والمراجع التاريخية أن التقهقر والتشتت الذي عرفه المغرب العربي كان له اثر فعال ومباشر في تحفيز القوى الأوروبية المسيحية على ممارسة العدوان بصورة شرسة ومتوحشة على المدن والموانئ الساحلية الجزائرية، وذلك تنفيذا لوصية الملكة الكاثوليكية ايزابلا *esabella*، ومباركة البابا نحو الجزائر، ولذلك استنجد الأهالي الجزائريون بالعثمانيين لتخليصهم من الهجمات الصليبية ضد بلادهم خلال القرن السادس عشر الميلادي، ومنذ ذلك الحين اتحدا الأسطول الجزائري مع الأساطيل العثمانية التي قدمت إلى حوض البحر المتوسط، واتخذوا من الجزائر مقرا لقاعدتهم العسكرية لتحرير معظم مدن المغرب العربي من بطش الاسبانيين أعداء الإسلام والمسلمين.

وقد يتساءل البعض هل التواجد العثماني في البحر المتوسط كان بسبب طلب الأهالي الجزائريين لنجدهم من التحرشات الاسبانية؟ أم أن هناك أسباب أخرى غير ذلك؟ في حقيقة الأمر طلب الأهالي الجزائريين كان القطرة التي أفاضت الكأس، لكن الهدف الحقيقي للعثمانيين آنذاك- زيادة على عملية تحرير المدن الساحلية من الإسبان- حماية الأماكن المقدسة في بلاد المغرب العربي من التوسع الأوروبي، المبني على أهداف استعمارية وغايات دينية، ومحاولات للتأثير على الإسلام والمسلمين بطرق مختلفة، بالإضافة لتمديد الرقعة الجغرافية للإسلام، والحفاظ على إسلام وعروبة الدول المغرب العربي من أخطار الذوبان في الحضارة الغربية.

وفعلا استطاعت الدولة العثمانية وخصوصا في دول المغرب العربي الحفاظ على مقوماته الأساسية، وإيقاف التحرشات الاسبانية عن هذه المناطق على مدى ثلاث قرون، لكن ومنذ انهيار الأسطول الجزائري في معركة نافرين سنة 1827م عرفت العلاقات نوعاً من التراجع بسبب عدة عوامل عسكرية واجتماعية واقتصادية وخصوصا الموقف المتخاذل للدولة العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، ومنذ ذلك الحين بقيت العلاقات الجزائرية-العثمانية مفتورة بسبب تكالب الدول الأوروبية على الدولة العثمانية، وسقوط الخلافة العثمانية سنة 1924م، وظهور تركيا العلمانية، هذه الأخيرة التي غيرت مسار العلاقات مع الجزائر من الأحسن إلى الأسوأ، وغضت الطرف عن عمق التعاون المتبادل الذي كان قائما بين الطرفين خلال السنوات الماضية، بل وأنها وقفت ضد الثورة الجزائرية التي كانت

بعض قنواتها الإعلامية الرسمية تصف المجاهدين الجزائريين "بالمتمردين"، كما عارضت إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة طيلة سنوات الثورة الجزائرية، على خلاف موقف الشعب التركي الذي كان مساندا قويا للثورة من خلال خروجه في عدة مظاهرات شعبية تأيد الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وانطلاقا مما سبق ذكره سنحاول في هذه المداخلة الإجابة عن الإشكالية الجوهرية التالية: كيف كان موقف تركيا من الثورة الجزائرية؟ وكيف تعاملت قيادة الثورة الجزائرية مع الموقف التركي؟

1- التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية- العثمانية 1516- 1954م:

تعود الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية- العثمانية إلى أوائل القرن السادس عشر حينما استنجد الجزائريون بالعثمانيين حيث قدم كلا من الأخوين عروج وخير الدين بربروس الذين تمكنا من استرجاع مدينة جيجل سنة 1514 من الأسبانيين، ثم توجهوا نحو مدينة الجزائر على اثر الرسالة التي رفعها أعيان مدينة الجزائر وعلمائها ومشايخها سنة 1516م إلى السلطان سليم الأول، بسبب ما عانوه من تهجمات الأسبان عليهم وسيطرتهم على بلادهم¹، ومما جاء في الرسالة مايلي: «لقد جرت حوادث جليلة ولها أخبار طويلة في نصر المؤمنين وهزيمة أعداء الله. ومفادها أن طائفة الطاغية لما استولت على بلاد الأندلس، انتقلوا منها إلى قلعة وهران للاعتداء على سائر البلاد. غير أنه بعد استيلائهم على بجاية وطرابلس بقيت الجزائر (بين الكفار) كالنقطة في وسط الدائرة، وبقينا لذلك حيارى متأسفين يحفنا الكفار من كل جانب ولكن تمسكنا بحبل الله المتين واتكلنا عليه. غير أن طائفة الطاغية شددت علينا الطلب مادفة إدخالنا تحت ذمته (سلطته) وقد نظرنا في الأمر ورأينا أن الحن والشدائد تشتد وأن الضرورة تقضي بحقن دماء أنفسنا وخوفا على حريمنا وأموالنا وأولادنا من السبي والتفريق، تصالحنا مع أهل التثليث وإنا لله وإنا إليه راجعون. وبعد هذه المضايقة والحصار دخل الكفار إلى وهران وبجاية وطرابلس وكان قصدهم أن يأتوا بسفنهم ويستولون علينا ويأسروننا ويشتتون شملنا فجأة²». وبعدها استطاع العثمانيون تحرير كافة المدن الساحلية من بطش الإسبان، حيث أصبحت الجزائر تحت حكم الدولة العثمانية وأصبح أي اعتداء خارجي على أراضيها يعتبر اعتداء على الدولة العثمانية، ومنذ ذلك

¹ يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص: 11-12.

² عبد الجليل التميمي، «أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519»، المجلة التاريخية المغربية، عدد 5، تونس، (جانفي 1976)، ص: 119-120.

الوقت أي في سنة 1519م بدأ العثمانيون يظهرّون في الحياة السياسية والعسكرية بالجزائر وأصبحوا عنصراً بارزاً ومؤثراً في سير الأحداث، وأصبح يُدعى للسلطان سليم علي المنابر في المساجد وضربت العملة باسمه، كما أذن السلطان سليم لمن يشاء من رعاياه المسلمين في السفر إلى الجزائر والانخراط في صفوف المجاهدين ، وقرر منح المتطوعين الذين يذهبون إلى الجزائر الامتيازات المقررة للفيالق الإنكشارية تشجيعاً لهم على الانضمام إلى كتائب المجاهدين.

وخلال فترة الحكم العثماني اتسمت العلاقات الجزائرية-العثمانية بالتعاون المتبادل ، تمثل في المساعدة العثمانية للجزائر في بداية تشكيل الدولة الحديثة من جهة ، و مساعدة الدولة الجزائرية الدولة العثمانية في حروبها مع أوروبا من جهة ثانية ، حيث عمل الأسطول الجزائري على دعم الأسطول العثماني في العمليات العسكرية الكبرى مثل معركة " ليبانت " البحرية التي دارت بسواحل اليونان بين الأسطول العثماني و الصليبي بتاريخ 9 أكتوبر 1571 م، ومعركة نافرين 1827 م بين الأسطولين أيضاً. غير أن هذه العلاقة تميزت مع الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر(حكم الدايات 1671-1830م) بالفتور ، و اقتصر على تقديم ضروب الولاء و الطاعة للسلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين و تبادل الهدايا و إرسال الإعانات و جلب المتطوعين الأتراك للعمل في الجيش، ولعل أسباب توتر العلاقات تعود إلى تدخل الحكام في شؤون السكان والعمل على إخضاع القبائل لسلطتهم والهيمنة على القبائل الخليفة بسبب تناقص مداخيل الجهاد البحري، وقد اتبعوا في ذلك أسلوباً يعتمد على القوة ويتصف بعدم مراعاة ظروف وأحوال الأهالي وتجاهل رجال الدين. كما اعتقد أن الفتور في العلاقات كان احد الأسباب القوية التي دفعت بفرنسا إلى استغلال الفرصة واحتلال الجزائر سنة 1830م، وتذكر بعض المراجع أن الدولة العثمانية تصرفت ببطء في إعطاء رد فعل حول احتلال الجزائر بعدما شاعت أخبار لديها بحدوث انقلاب في فرنسا وتواطؤ فرنسا مع إنجلترا بشأن قضية الجزائر، ورغم ذلك فقد جاء رد فعل الدولة العثمانية بمطالبة فرنسا بإعادة الجزائر لها بمقتضى المعاهدات المبرمة بين الطرفين، غير أن فرنسا ردت على مطالب الدولة العثمانية بأن لا حق لها في الجزائر، وعليه فقد باءت كل المحاولات الدبلوماسية والعسكرية العثمانية بالفشل¹، وقطعت الدولة العثمانية أملها في استرداد الجزائر، وبذلك اعترفت بقبول الاحتلال الفرنسي للجزائر، ويتجلى ذلك خصوصاً في أول حولية نشرتها الدولة العثمانية سنة 1847م، لم تكتب ولاية الجزائر في جدول الولايات العثمانية.²

¹ ارجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970، ص: 75-88.

² ارجمنت كوران، الرجوع السابق ، ص 114.

بعد ذلك شهدت العلاقات الجزائرية العثمانية نوعا من الفتور والتباعد، بسبب عدم قدرة الدولة العثمانية على استرجاع الجزائر على الرغم من أن الجزائريين لم يفقدوا الأمل في نصرتهم والتخلص من الاستعمار الفرنسي من جهة، وبسبب تحول الاهتمام العثماني إلى مصر على اثر الاصطدام المسلحة مع والي مصر محمد علي باشا من جهة ثانية.¹

ومع بداية القرن العشرين شهدت العلاقات الجزائرية العثمانية عودة تدريجية وبمستوى بطيء على اثر تأثير الجامعة الإسلامية التي دعت آنذاك إلى تضامن المسلمين ضد التوسع الأوروبي الاستعماري، و الدعوة إلى قوة الإسلام بالعودة إلى أصوله الأولى، وكان ذلك بفضل السلطان عبد الحميد الثاني منذ توليه الحكم سنة 1876م حيث كان يدعو إلى نشر أفكار الجامعة الإسلامية الداعية للإصلاح الديني و الاجتماعي و الثقافي في الجزائر، ولهذا السبب رأى عبد الحميد أنه هو الرمز الروحي والسياسي لهذه الحركة²، وبالتالي عمد السلطان عبد الحميد الثاني إلى خلق جمعيات سرية لنشر فكرة الجامعة الإسلامية، ويقال أن عددا من الجزائريين انضموا إلى الجمعيات الدينية التي خلقها السلطان عبد الحميد في المدينة، كما شجع دعاة الجامعة الإسلامية إلى حركة هجرة جزائرية إلى الشرق الأدنى، وقد أتيح للمهاجرين الجزائريين الذين استقبلوا "بأذرع مفتوحة" أن ينضموا إلى لجان الجامعة الإسلامية التي أنشئت لتمثيل المسلمين الذين كانوا تحت الحكم الأوروبي.³

ومن مظاهر التقارب بين الجزائريين والعثمانيين هو الباخرة العثمانية التي زارت ميناء عاصمة الجزائر سنة 1906م، وقد صعد على متنها بعض الجزائريين على سطحها وطلبوا سرعة قدوم السلطان لإنقاذ الجزائر⁴، زيادة على ذلك، ومن الأحداث الهامة التي هزت المشاعر وأثارت عواطف عظيمة في الجزائر هي الحرب العثمانية-الايطالية في ليبيا، وقد أعطت هذه الحرب للجزائريين مع ما صاحبها من حماس خاص لفكرة الجامعة الإسلامية فرصة التعبير عن أنفسهم علانية، كما أن الصحافة الجزائرية الوطنية قادت حملة واسعة ضد ايطاليا ولصالح الليبيين والعثمانيين⁵. كما تأثرت النخبة الجزائرية في بداية تشكلها بثورة الفتيان الأتراك (تركيا الفتاة) سنة 1908، من اجل شعارها المنادي بالتقدم والتغيير في مجتمع شبيه بمجتمع الجزائر.⁶

¹ ارجمنت كوران، الرجوع السابق، ص 113.

² أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج2، ص 109

³ أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص 113.

⁴ المرجع نفسه، ص 114،

⁵ المرجع نفسه، ص ص: 114-115،

⁶ المرجع نفسه، ص 172.

غير هذا التقارب لم يدم طويلا نتيجة الانقلاب السياسي على حكم السلطان عبد الحميد الثاني وخلعه عن العرش سنة 1909م، ليتولى الاتحاديون بعدها الحكم إلى نهاية الحرب العالمية الأولى كمرحلة إعداد للدور الذي قام به مصطفى كمال أتاتورك من بعد، تمزيق الدولة العثمانية وإسقاط الخلافة الإسلامية سنة 1924م، وتأسيس دولة جديدة مبنية على منهج سياسي فكري مستمد من النظرية الغربية العلمانية، جريا وراء الخطة التي رسمتها الماسونية للثورة الفرنسية، وإلغاء المفاهيم الإسلامية وإحلال مفاهيم غربية خالصة بدلا منها.¹

بعد ذلك لم تشهد العلاقات الجزائرية التركية أي تقارب رسمي، وذلك بسبب النظام السياسي العلماني الذي أصبح مطبقا في تركيا، والذي يتقارب كثيرا مع أنظمة الدول الغربية الاستعمارية، بل وان تركيا وقفت موقفا غير مشرف ضد الثورة التحريرية وعدالة القضية الجزائرية في المحافل الدولية، خصوصا في الجمعيات العامة للأمم المتحدة، على خلاف الشعب التركي الذي أيد الثورة الجزائرية في الكثير من المواقف التضامنية الشعبية، وسيأتي الحديث عنها لاحقا، وبقيت العلاقات غير متقاربة ومتذبذبة إلى غاية 31 جويلية 1963م حيث اعترفت تركيا باستقلال الجزائر، تبعه اعتذار رسمي عن ذلك الموقف المتأخر من رئيس الوزراء التركي اوزال سنة 1985م.

2- تركيا والثورة الجزائرية:

منذ اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954م، وتحققها لانتصارات عسكرية في مرحلتها الأولى ضد أعنى قوة استعمارية عرفها القرن العشرين، وهذا بشهادة العدو نفسه، جعلها تفرض نفسها كمستلهم للشعوب العربية والإسلامية بعد تحديها للحلف الأطلسي آنذاك، وأن تصبح محل اهتمام كل الشعوب المستضعفة والخاضعة للاستعمار الأجنبي، واستطاعت أيضا التعبير عن بعدها الإسلامي والقومي العربي من خلال التجاوب الكبير الذي أبدته معظم الدول العربية والإسلامية مدعّمة من طرف شعوبها الباحثة عن الانعتاق والحرية من ربة الاستعمار والتخلص من التبعية الغربية، إلى درجة جعلت بعض الحكومات العربية والإسلامية آنذاك تتمرد على النظام الغربي، بل وفي غالب الأحيان تتحداه من أجل هذه الثورة وتتوحد من أجل القضية الجزائرية، وحتى إن كانت بعض الدول الإسلامية لم تؤيد ولم تسائر الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى نتيجة لارتباطها بمصالح اقتصادية مع الغرب، إلا أن شعوبها وباسم روابط الدين والأخوة والتاريخ المشترك دفعها للتمرد على أنظمتها وإجبارها على مساندة

¹ أنور الجندي، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، بيروت، دار ابن زيدون/ ط1، 1407هـ، ص ص:

الثورة الجزائرية ودعمها ماديا ومعنويا، ومن بين هذه الدول الإسلامية تركيا التي تبنت موقفا مزدوجا ومتناقضا في نفس الوقت لدعم القضية الجزائرية وحق تقرير مصير الشعب الجزائري في نيل حريته واستقلاله، وهذا ما سنستعرضه كالآتي:

أ- الموقف الرسمي التركي من المعارضة إلى المساندة:

إن ارتباط تركيا بالحلف الأطلسي جعلها مقيدة اليدين والرجلين تجاه دعم أية دولة إسلامية تعرضت لاعتداء من طرف دولة أجنبية بحكم رابط الدين وارث الدولة العثمانية، وهذا يعود إلى المادة الخامسة والسادسة من ميثاق الحلف الأطلسي اللتين تشيران إلى إقرار مبدأ الضمان المتبادل، ونصتا على أن أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء يعتبر اعتداء مسلح على باقي الدول كذلك، ويجب المبادرة ومباشرة حق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي وفقا للمادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وبناء على ذلك كان موقف تركيا متخاذلا ومعارضاً للثورة الجزائرية في بداية انطلاقها بحجة أن القضية الجزائرية شأن داخلي لفرنسا على الرغم من الحكومة التركية آنذاك بقيادة عدنان مندريس ¹ *Adnan Menderes* كانت ديمقراطية وذو توجه إسلامي وأقل عدوانية وأكثر تحفظاً، وأكثر انسجاماً مع تطلعات الشعب التركي، وهو ما يؤكداه أحمد توفيق المدني في قوله: "أن حكومة عدنان مندريس *Adnan Menderes* التي تعتمد على الاتجاه الإسلامي الدافق في البلاد التركية تصادم الثورة الجزائرية وتدلي بصوتها في هيئة الأمم المتحدة إلى جانب فرنسا، أو تحاول أن تقف موقفاً حيادياً هو لفائدة فرنسا أولاً وأخيراً".²

كما أن الإعلام التركي الرسمي ساهم هو الآخر في تشويه حقيقة الثورة الجزائرية، إذ لم تلق هذه الأخيرة الصدى الإعلامي الكبير في الأعوام الأولى لانداؤها بسبب الحصار الإعلامي الذي كان مفروضاً على الجزائر من طرف الاستعمار الفرنسي في ذلك الوقت، ويعتقد الباحث التركي محمت نام

¹ علي عدنان إرتكين مندريس *Ali Adnan Ertekin Mendere* من مواليد 1899 بتركيا، ناشط وزعيم سياسي كبير، شغل رئيساً للحزب الديمقراطي الذي أسسه رفقة بعض السياسيين سنة 1945، ثم أصبح رئيساً للوزراء بين عامي 1950 و1960، بعدما فاز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات البرلمانية لعام 1950، وكان عدنان مندريس ذو توجه إسلامي ضد التطرف العلماني في تركيا، فألقى كل الإجراءات العلمانية المناهضة للإسلام، واستحدثت تنمية شاملة في تركيا شملت تطوير الزراعة وافتتاح المصانع وتشبيد شبكة طرقات وجسور ومدارس وجامعات، غير أن العلمانيين لم يتقبلوا الأمر، ف وقعت أحداث شغب ومظاهرات في شوارع المدن الكبرى، مما دفع بالجيش التركي إلى التحرك صبيحة 27 ماي 1960 ليقوم بأول انقلاب عسكري، حيث تم إعدامه من طرف العسكر شقاً مع اثنين من أعضاء مجلس وزرائه.

² أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ج3، 2010، ص514

بأن اعتماد الإعلام التركي على المصادر الغربية وحدها دفعه إلى اعتقاد بأن ما يحدث في الجزائر كان عبارة عن أزمة داخلية عابرة لا تعني غير فرنسا، زيادة على أن الحكومة التركية كانت تضرب حصارا على ما يجري في الجزائر ولا تسمح بمرور ونشر إلا الأخبار التي تخدم وجهة نظرها، من بينها مثلا كانت تصف المجاهدين الجزائريين على أنهم إرهابيين وخارجون عن القانون.¹

بالإضافة إلى أن تركيا لم تدخر جهدا في معارضة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ، إذ عارضت مرارا وتكرار إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وقد ذكرت جريدة المجاهد اللسان الناطق لجهة التحرير الوطني، أنه في صباح يوم الاثنين 20 نوفمبر 1959م فتحت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة ملف القضية الجزائرية بغياب الوفد الفرنسي وحضور الوفد الجزائري الذي أخذ أعضاؤه الستة مقاعدتهم في الأماكن المخصصة للملاحظين، وقدمت التصويت بـ 38 ضد 26، وامتناع 17، وكانت تركيا ضمن الدول المعارضة، واكتفى الوفد التركي بالتصريح قائلا: « إن اختلاف وجهات النظر حول طبيعة المحادثات المحتشمة بين فرنسا والثورة لا تمثل عقبة لا تقهر».²

ويذكر احمد توفيق المدني في مذكراته "حياة كفاح"، وفي معرض حديثه عن زيارة الوفد التركي إلى ليبيا سنة 1957م، حيث لم يرحب به (أي الوفد التركي) من طرف الشعب الليبي الذي أغلق دياره ومحلاته التجارية، واضرب عن العمل الإداري في دواوين الحكومة، مما دفع بعدنان مندريس *Adnan Menderes* إلى التساؤل عن السبب؟ فأخبره رئيس الحكومة الليبية آنذاك مصطفى بن حليم³ عن الأسباب قائلا: « الأسباب فهي بلاشك ولا ريب موقفكم من الثورة الجزائرية وانتصاركم لفرنسا على الجزائريين وهم يخوضون معركة الحياة والموت، ويقومون بجهاد قاسٍ مرير من أجل استرجاع حريتهم السلبية، واستقلالهم الضائع، وكرامتهم التي امتهنت شر امتهان».⁴

¹ محمت نام، "أصداء الثورة الجزائرية في الإعلام التركي"، ندوة تاريخية أقيمت على هامش الدورة 17 للمعرض الدولي للكتاب بالجزائر، قصر المعارض، 20-29 سبتمبر 2012.

² جريدة المجاهد، مجلد 2، 1959/12/15، ص 319.

³ مصطفى بن حليم ناشط سياسي ليبي من مواليد الإسكندرية يوم 29 يناير 1921، تقلد عدة مسؤوليات سياسية في ليبيا كان آخرها تولى الوزارة الأولى فيما بين عامي 1954 و 1957، وله مؤلفات منها: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، وليبيا انبعثت أمة وسقوط دولة.

⁴ المدني، المصدر السابق، ص 515

فرد عدنان مندريس *Adnan Menderes* مُبِينًا وموضِّحًا حقيقة موقف تركيا من الثورة الجزائرية لرئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم قائلا: « إنكم لا تفهمون ولا يفهم إخواننا الجزائريون حقيقة موقفنا اليوم، نحن عاطفيا وقلبيا مع الجزائر في نضالها الحر الشريف، لكننا من جهة أخرى لنا ارتباطات مع فرنسا، ولنا في الوقت الحاضر مصالح اقتصادية كثيرة معها، هي تعيننا، فلا نستطيع أن نتنكر لها جهارا»¹.

وفي هذا السياق يمكن أن نتساءل : هل أن انضمام تركيا للحلف الأطلسي كان هو العقبة الوحيدة في جعل تركيا تصادم الثورة الجزائرية؟ أم أن هناك عقبات أخرى كانت وراء ذلك ؟ الأكد هو أن هناك مجموعة من العوامل تفاعلت فيما بينها ودفعت بتركيا إلى اتخاذ هذا الموقف، ومن بينها: أولاً- وقوف جمال عبد الناصر إلى جانب الثورة الجزائرية، في حين كان يتبنى سياسة مناوئة لتركيا، بعبارة أخرى كان عبد الناصر يدعم الفكر التحرري ويقف في وجه الامبريالية الغربية، في حين أن تركيا كانت تناصر بقوة المعسكر الغربي.

ثانياً- المشكلة القبرصية- التركية: في إطار تحقيق ضم قبرص إلى اليونان، طرحت اليونان عام 1954م المسألة القبرصية على الأمم المتحدة من أجل تطبيق حق تقرير المصير، غير أن القبارصة الأتراك وبدعم من تركيا عارضوا بشدة هذا الأمر بحجة أنه شأن داخلي يخص بريطانيا، وهذا ما جعلها أيضا تطبق نفس السياسة مع الاستعمار الفرنسي للجزائر.

ثالثاً- المصالح الاقتصادية المرتبطة مع فرنسا: باعتبار تركيا عضو في الحلف الأطلسي فقد اتسمت العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية بالتعاون و الشراكة بين البلدين، ومع التطور الكبير الذي بدأت تشهده تركيا مند الخمسينات، وصعودها على المسرح الدولي والإقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية، وأصبحت لاعبا إقليميا في منطقة الشرق الأوسط وتمسك بالكثير من الخيوط في المنطقة، لا تستطيع أي قوة أخرى في المنطقة أو في غيرها أن تتجاهل تركيا آنذاك، بل نرى أن فرنسا عملت على تشديد التنسيق مع تركيا في الكثير من السياسيات والمواقف الدولية، الأمر الذي كان يدفع بتركيا دائما أن تفكر بلغة المصالح ، ففرنسا اليوم أصبحت خامس أكبر سوق للصادرات التركية وسادس الدول المستوردة للبضائع والخدمات منها. وعليه فإن العلاقات الاقتصادية والسياسية المكثفة بين تركيا وفرنسا منعت تركيا من اتخاذ موقف إيجابي مع الثورة الجزائرية.

¹ المدني، المصدر السابق ، ص ص: 515- 516.

وعلى الرغم من هذا الموقف التركي المشين والمتخاذل، إلا أن زيارة الوفد التركي إلى ليبيا كانت نقطة تحوّل ومنعطف حاسم في مسار العلاقات الجزائرية التركية، لكون أن قيادة جبهة التحرير الوطني علمت بتوقيت الزيارة، فكلفت احمد توفيق المدني بالتواصل والتباحث مع الوفد التركي في شأن القضية الجزائرية بوساطة ليبية، وقد قدم احمد توفيق المدني مقترحا لرئيس الحكومة الليبية آنذاك مصطفى بن حليم بهدف تبليغه للوفد التركي قائلا له: « لا نريد من تركيا إلا أمرين لا ثالث لهما: أن تقلع عن إعانة فرنسا ضد الجزائر، وأن تنصر كغيرها مبادئ العدل والإنصاف، وأن ترسل للجزائر مددا من الأسلحة الحديثة الموجودة لديها، بذلك نظوي صفحة الحاضر وفتح صفحة جديدة تصل المستقبل بالماضي».¹

فكان رد عدنان مندريس *Adnan Menderes* على هذا المقترح قائلا: « أما تغير مسلكنا السياسي، فسنقوم به تدريجيا حتى نلتقي بعد حين مع إخواننا الجزائريين والعرب في موقف واحد، وأما السلاح فنحن مستعدون لإمداد إخواننا الجزائريين بنصيب وافر منه»². وقد تحقق الوعد التركي في إرساله السلاح للثورة الجزائرية تحت غطاء هدية من الشعب التركي إلى الشعب الليبي، حيث تمت عملية التسليم في 17 نوفمبر 1957 من طرف بعثة عسكرية تركية بقيادة الجنرال ناجي سيزين *Naci Sezen*³، حيث تسلمها عبد الحفيظ بوصوف باسم جيش التحرير الوطني⁴، وقد تمثلت شحنة الأسلحة فيما يلي⁵:

- 1000 بندقية عيار 2,3 مع ذخيرتها وقطع تجديدها
- 100 رشاش انكليزي من نوع هوتشكيس عيار 3,3 مع ذخيرتها وقطع تجديدها.
- 18 مدفع هاون (مورتي) عيار 81 ملم فوقها رسم العلم التركي، ومع كل مدفع مائة قذيفة، وقطع التجديد.
- 25 مدفع كبير فوق العجلات مع كل ما يلزمها.

ولكن بشكل سريع جدا، القوات الفرنسية تكتشف العملية، وتلقي القبض على المعدات العسكرية التي تبين لها أنها من صنع تركي على الرغم من محور الأرقام التسلسلية للأسلحة، والتي كان محورها بشكل ناقص، وقد احتجت السلطات الفرنسية على ذلك، غير أن الحكومة التركية تحججت بأن هذه الأسلحة

¹ المدني، المصدر السابق، ص 516.

² المصدر نفسه، ص ص: 516-517.

³ Tancredé Josseran, *La Turquie et la Guerre d'Algérie, un tiers-mondisme Atlantique ?*, 16/08/2012, www. Les clés du Moyen-Orient.com

⁴ Tancredé Josseran, Op.Cit.

⁵ المدني، المصدر السابق، ص ص: 517.

كانت قد سلمت كهدية للشعب الليبي وليس لها علم بذلك¹. وعلى الرغم من اكتشاف العملية السرية لإيصال السلاح التركي للثوار الجزائريين، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة التركية من تكرار العملية عن طريق تونس، ففي نوفمبر عام 1959م، رست سفينة على ساحل مدينة تونس محملة بالأسلحة التركية، تحت ستار تقديم مساعدات عسكرية لتونس، مما أدخل الشك والريبة لدى السلطات الفرنسية الذين حاولوا عرقلة عملية التسليم، وبعض تفاوض بين الطرفين اشترطت السلطات الفرنسية على الحكومة التركية عدم التحويل هذه الأسلحة إلى أطراف ثالثة، وقد تضمنت هذه الشحنة العسكرية مايلي²:

- 4000 بندقية عيار 6،7.

- 400 رشاش من نوع هوتشكيس عيار 3،3.

- 80 مدفع هاون عيار 81 ملم.

وعلى اثر هذه المبادرات الحسنة شهدت العلاقات الجزائرية التركية تطورا ايجابيا خاصة بعد إمدادات السلاح التركي للثوار الجزائريين، وأخذت تركيا بعد ذلك تغير من سياستها الرسمية نحو الجزائر، حيث فتحت مكتبا لجهة التحرير الوطني بالعاصمة أنقرة، تولى إدارته العقيد أعمار أعمارن، وكان للمكتب دورا محوريا في حشد الدعم المالي واللوجستي لجيش التحرير الجزائر بالداخل فضلا عن الدعم السياسي والإعلامي³، ولم تقصر المستشفيات التركية في استقبال المرضى الجزائريين من ذوي الأمراض الخطيرة، كما هو الشأن مع الشيخ المجاهد الفضل الورتلاني الذي لقي ربه في أحد المستشفيات التركية عام 1959م بعد رحلة علاج من مرض السرطان، وليدفن بترابها الطاهر قبل أن تقرر الدولة الجزائرية في ثمانينات القرن الماضي إرجاع جثمانه الطاهر إلى مسقط رأسه⁴.

في خضم هذا التحول بالنسبة للموقف التركي من المعارض المتذبذب إلى المساند للثورة الجزائرية يمكننا وبقراءة تحليلية أن نستعرض أسباب هذا التحول في النقاط التالية:

أولاً- اقتناع بعض السياسيين في الدوائر الحكومية بأن وقوفهم ضد الثورة الجزائرية يعني وقوفهم ضد العرب، وهذا ما اقتنع به عدنان مندريس *Adnan Menderes* حين طلب من رئيس الحكومة الليبية

¹ Tancrede Josseran, Op.Cit.

² Ibid.

³ المدني، المصدر السابق، ص:518.

⁴ محمت نام، المرجع السابق.

مقترح يرضي الجزائريين والليبيين ويصلح الموقف معهم، حيث أحابه قائلا: « إن العرب كافة من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب، قد أعلنوا تضامنهم الفعال مع الثورة الجزائرية، فكل عمل ضد الجزائر إنما هو في الحقيقة ضد العرب عموماً »¹. وقد بدأ التغيير في الموقف التركي عندما استقال النائب في البرلمان عن الحزب الديمقراطي، ورئيس جمعية الصداقة التركية الفرنسية، منيب خيرى أورغوبلو من منصبه احتجاجاً على السياسة الفرنسية في الجزائر والممارسات الاستعمارية المنافية لحقوق الإنسان. ولم تعلن الحكومة التركية في التصريح عن دعمها لكفاح الجزائريين إلا في 27 ماي عام 1960م²، وكدليل على هذا الموقف التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء عدنان مندريس قائلا: « نحن نشعر بسعادة بالغة لحصول كل من تونس والمغرب على استقلالهما، ولا شك أن الأحداث الجارية في الجزائر تؤلم قلوبنا، وبحكم التزامنا نحو العرب، وتعاطفنا الفطري القائم مع نضالهم لنيل الاستقلال، نحن نتمنى ونرجو أن تنتهي أزمة الجزائر إلى نتيجة عادلة في أقرب وقت ممكن دون إفراط، وإذا قدر لتركيا أن تلعب دوراً في هذا الشأن فنحن على أتم استعداد للقيام بذلك »³.

ثانياً- الانتقادات اللاذعة من الصحافة التركية المعارضة ضد الموقف الرسمي التركي من الثورة الجزائرية المزدوج والمتناقض، فمن جهة كانت تركيا تدعو إلى الأمن والسلام العالمي وحق تقرير مصير الشعوب باسم ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ومن الجهة الأخرى صوت الإعلام الموالي للحكومة المعادي للقضية الجزائرية، نظراً لسياسة تركيا الموالية كلية للمغرب، غير أنه بمجرد اتساع الصدى الإعلامي للثورة على النطاق العالمي وإدراج قضيتها في الأمم المتحدة، سرعان ما تغير موقف الصحافة التركية الموالية للحكومة تجاه تطلعات الشعب الجزائري. وهكذا بدأ الإعلام في تركيا يهتم بالمسألة الجزائرية، ودعم ثورتها.

ثالثاً- الضغط الدبلوماسي الجزائري في المحافل الدولية على الدول الأسيوية الحليفة لتركيا ومن بينها إيران وباكستان، ويتجلى هذا من خلال رسالة تقدم بها الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بقيادة محمد الأمين الدباغين إلى وزراء خارجية إيران، تركيا، وباكستان يوم 27 جانفي 1958م بمناسبة انعقاد مجلس حلف بغداد بأنقرة، ومما جاء في الرسالة مايلي: «...يحق للشعب الجزائري أن يأمل من الدول التي ترتبط معه برباط الدين، والثقافة والتاريخ، والتي كانت ولا تزال ضد كل استعمار ضد كل سيطرة أجنبية، والتي هي من أنصار السلام للجميع، أن تستعمل كل نفوذها لدى كل الدول المجتمعمة

¹ المدني، المصدر السابق، ص 516

² عبد العزيز بوباكير، "نوفمبر والسلطان مندريس"، الشروق اليومي، 2012/12/01

³ عبد العزيز بوباكير، المرجع السابق.

حول في الميثاق، ولدى الدول الأخرى كذلك، لكي تسعى في سبيل إلزام فرنسا بقبول حل عادل للقضية الجزائرية يحقق رغبة الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال...»¹.

ب- التأييد الشعبي التركي للثورة الجزائرية:

لقد لعبت الشعوب العربية والإسلامية والمنظمات الجماهيرية دورا بارزا في دفع الأنظمة السياسية العربية والإسلامية بما فيها تلك التي تدور في فلك دول الغربية، لاتخاذ مواقف قومية مبدئية من ثورة الشعب الجزائري، وقد تجاوزت التعبئة الجماهيرية الداعمة للثورة الجزائرية حدود بلدانهم من خلال مطالبة القوى العالمية المناهضة للاستعمار والحركات النقابية العالمية بالتضامن مع الشعب الجزائري والاعتراف بحقه في تقرير مصيره، وفي هذا السياق نخص الشعب التركي المسلم الذي كان يتابع باهتمام كبير القضية الجزائرية منذ اندلاع ثورتها التحريرية، وقد عبر عن رفضه واستنكاره لبشاعة القمع والتدمير الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري عن طريق المظاهرات والمسيرات والتجمعات المنددة بفرنسا وحلفائها.

وقد ذكرت جريدة المجاهد أن مظاهرة ضخمة أقيمت في اسطنبول شاركت فيها عدة الآف من الطلبة، وقد حملوا لافتات كتبت عليها عبارات التأييد لاستقلال الجزائر والاستنكار للحرب الاستعمارية في الجزائر، وينددون بالأعمال الإجرامية التي ارتكبتها الجيش الفرنسي ضد المدنيين العزل، وقد ضعوا باقة من الزهور أمام تمثال أتاتورك تحية وإجلال للطلبة الجزائريين الذين استشهدوا في الحوادث الأخيرة، ثم اتجهت المظاهرة نحو القنصلية الفرنسية لتعبر أمامها عن سخط الشعب التركي على جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ونظم الطلبة والجماهير الشعبية في مدينة أزمير مظاهرة أخرى نادوا فيها بتحرير الجزائر، وحاولوا تمزيق العلم الفرنسي الذي كان موجودا على المبنى العام للقوات البرية التابعة للحلف الأطلسي.²

وفي إطار تحرك الحركات النقابية العمالية التركية فقد تم عقد اجتماع هام في بروكسيل يوم 9 فيفري 1961م بين وفد الاتحاد العام للعمال الجزائريين ووفود النقابات المنخرطة في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والتابعة لبلدان الحلف الأطلسي، وقد تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع نقطة واحدة يدور حولها النقاش بين كل هذه الوفود، وتتعلق بالمساعدة التي تلقاها فرنسا من حلفائها في حربها الاستعمارية

¹ المدني، المصدر السابق، ص 538.

² جريدة المجاهد (أصداء المعركة في العالم)، مجلد 3، 1960/12/19، ص 294.

بالجزائر، والدور الذي تستطيع أن تلعبه في وضع حد لهذا التدخل الإجرامي من طرف بلداها ضد الشعب الجزائري.¹

وفي 17 نوفمبر 1961م، وافق أعضاء الندوة السنوية التي تنظمها المنظمة العالمية للشباب في العاصمة التركية اسطنبول على مذكرة دعم و تضامن مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرري، حيث صرحت وفود البلدان الـ 24 التي حضرت هذا الملتقى عن "دعمها الكامل" للشباب و النساء و الشعب الجزائريين في كفاحهم التحرري، و اعتبرت بأن "حق الشعب الجزائري في الاستقلال و السيادة الوطنية يعد حقا شرعيا، و انتهت أشغال هذه الندوة، بتوجيه نداء "للعوي الدولي و الأمم المتحدة ليتم فورا استئناف مفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية قصد بناء جزائر مستقلة و عودة السلم".

أما على مستوى الإعلام التركي فقد ذكر احمد توفيق المدني أن الشعب التركي وقف موقف المؤيد الصلب للثورة الجزائرية، و أزرها في صحفه و في منتدياته². كما كشف محمت نام أن الرأي العام التركي كان مساندا للثورة و مدعما لها، حيث بين ذلك من خلال سرد إصدارات العديد من الجرائد و المجلات التركية في ذلك الوقت، على غرار جريدة "عكس" اليسارية التي ساندت الثورة بعدة صور فوتوغرافية مؤيدة، و جريدة "حرية" القومية، و مجلتنا "سبيل الرشاد" و "الشرق الكبير" الإسلاميتان، و أوضح المتحدث أن الموقف الرسمي لهذه الوسائل الإعلامية كان مواليا للثورة الجزائرية عن طريق العديد من المقالات المشيدة ببسالة المجاهدين الجزائريين و الخسائر التي ألحقوها بفرنسا في ذلك الوقت، بالإضافة إلى نقد الموقف الرسمي للحكومة التركية، الذي كان مواليا لفرنسا.³

هذا بالإضافة إلى عدة مقالات تم نشرها في جريدة "عكس" أهمها "الأبطال الجزائريون و الشعب التركي" التي لخص فيها الكاتب موقف الرأي العام التركي المساند للجزائريين، حيث قال في مقطع من المقال: «... لو كانت الظروف مواتية لهم أطفال تركيا قبل كبارهم لمساندة الجزائريين، فقضية دعم الثورة الجزائرية هي مسؤولية على عاتق الشعب التركي...». أما مجلة "سبيل الرشاد" فكانت تعتبر الثورة

¹ جريدة المجاهد (عمال بلاد الخلف الأطلسي يبحثون موقف بلادهم من حرب الجزائر)، مجلد 3، 1961/02/13، ص 336.

² المدني، المصدر السابق، ص 514

³ محمت نام، المرجع السابق.

الجزائرية قضية حرب المسلمين ضد الكفار، وبما أنها أسبوعية إسلامية كتبت مقالة عن "العلامة عبد الحميد بن باديس" كاشفة فيها عن دوره في الدفاع عن الإسلام من خلال جمعية العلماء المسلمين.¹ وتجدر الإشارة إلى أنه قد اشتهرت ثلاثة أسماء من كبار الكتاب في تركيا بالتضامن مع كفاح الشعب الجزائري والتنديد بالسياسة الاستعمارية الفرنسية، وهم: "يعقوب قدرى قره عثمان أوغلو"، وهو روائي وشاعر وصحفي ودبلوماسي، "وجودت قدرت صولوق"، وهو مؤرخ أدبي، والشاعر "فاضل حسنو داغلارجه"، الذي ألف باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية قصيدة جميلة بعنوان "أنشودة الجزائر".²

خلاصة عامة:

من خلال استعراضنا لواقع العلاقات بين الجزائر وتركيا منذ القرن السادس عشر الميلادي وإلى غاية القرن العشرين، نلاحظ أن الرابط الديني كان هو الأساس في هذه العلاقات التي تباينت بين التقارب والتباعد في العديد من المحطات، وهذا ناتج بطبيعة الحال عن ممارسات الأشخاص الذي تداولوا على السلطة في تركيا، غير أن الشعب التركي إن صح القول هو الذي حافظ بالقدر الممكن على الأخوة والصدقة بين الشعبين الجزائري والتركي، وعبر عن عمق هذه العلاقة التاريخية بتسمية البعض من شوارعه ومدنه وأبنائه بأسماء عثمانية لازالت راسخة في الأذهان إلى اليوم، وما نستنتج أيضا انه خلال الفترة الاستعمارية كانت العلاقات الجزائرية التركية تقوى وتضعف نتيجة للظروف الدولية التي فرضت على تركيا منطلقا لا يتماشى مع تطلعات الشعب الجزائري وثورته التحريرية، بدليل تصويت تركيا ضد عدالة القضية الجزائرية في المحافل الدولية، غير أن الضغط الشعبي التركي المساندة للثورة الجزائرية اقلب الموازين في الحكومة التركية وجعلها تتبنى خيار الدعم والمساندة للثورة الجزائرية، والذي انتهى في الأخير باعتراف تركيا باستقلال الجزائر سنة 1962م، ليكون منعطف آخر في مسار العلاقات المستقبلية بين الجزائر وتركيا، حيث شهدت العلاقات تطور ايجابيا مند الزيارة التي قام بها الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد إلى أنقرة في ثمانينيات القرن الماضي، اعتذر له الأتراك رسميا عن الموقف المتذبذب، إن لم نقل المخزي، الذي اتخذوه من الثورة الجزائرية، وقبل الشاذلي اعتذارهم على مضض، موضحا أن الشعب الجزائري كان ينتظر منهم، باسم الأخوة الإسلامية، وباسم تاريخ ضارب في الماضي جمع البلدين، أن يغلبوا مصلحة الأمة على مصالحهم الضيقة، وازدادت هذه العلاقة قوة بزيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى تركيا عام 2005م، والتي ساهمت في إعطاء "دفع جديد" للعلاقات الثنائية في جميع

¹ محمت نام، المرجع السابق.

² عبد العزيز بوباكير، المرجع السابق.

المجالات. كما أن زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في ماي من عام 2006م والتوقيع على اتفاقية تحت اسم اتفاقية الشراكة والأخوة التي أبرمت بين الدولتين، وزيارته الأخيرة إلى الجزائر حتى وان كانت ذو صبغة تجارية واقتصادية إلا أن لعنة مصادمتها للثورة الجزائرية لا زالت تطاردها وتلقي بظلالها على مدى استمرارية تطور العلاقات السياسية بين البلدين، وهذا ما ستكشفه الأيام في المستقبل؟